

جُزءٌ فِيهِ؛ ضَعْفٌ حَلِيْثٌ:

«وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَساقَا

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ يَوْمَ

الْقِيَامَةِ أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ

جَبَلٌ أَحْدَدٌ

تَخْرِيج:

الشیخ العلامہ الحدّث

فَوْزِيٌّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَمِيدِيُّ الْأَهْرَمِيُّ

حَفْظُ اللَّهِ وَرَبِّنَا

جزءٌ فِيهِ؛ ضَعْفٌ حَدِيثٌ:

«وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَسَاقاً

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ يَوْمَ

الْقِيَامَةِ أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ

جَبَلٍ أُحْدٍ»

جُقُوقُ الطَّبِيعِ مَحْفُوظَة

الطبعة الأولى

٢٠٢٥ هـ ١٤٤٧



مكتبة
أهْلُ الْحَدِيثِ

ملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

جُزْءٌ فِيهِ؛ ضَعْفٌ حَدِيثٌ:

«وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَسَاقَ»

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ يَوْمَ

الْقِيَامَةِ أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ

جَبَلٍ أَحَدٍ»

تَخْرِيجُ:

الشَّيْخُ الْعَلَّامُ الْمُحدَّثُ

فَوزِي بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَمِيدِي الْأَهْرَمِي

حَفَظَ اللَّهُ وَرَبَّهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 رَبِّ يَسْرَ وَلَا تُعَسِّرْ
 الْمُقْدَمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنفُسِنَا، وَمِنْ
 سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلٌّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلُ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهُدُ أَنْ لَا إِلَهَ
 إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهُدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل
 عِمْرَانَ: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تَقْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا
 وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ
 عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النِّسَاءُ: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قُوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحُ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ
 وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الْأَحْزَابُ: ٧٠ - ٧١].

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدِيَّ هَدِيُّ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ
 مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدُعَةٍ، وَكُلُّ بِدُعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

* لَا تَخْفِي أَهْمِيَّةَ عِلْمِ الرِّجَالِ وَالْعِلَلِ فِي الْحِفَاظِ عَلَى السُّنَّةِ النَّبِيَّةِ،
وَحِمَائِتَهَا مِنْ أَنْ يُدْخَلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا، فَهُوَ الْمِيزَانُ الَّذِي تُعرَضُ عَلَيْهِ أَحْوَالُ
النَّاقِلِينَ لِأَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبِهِ يُمَيِّزُ الصَّادِقُ مِنَ الْكَاذِبِ، وَالثَّقَةُ مِنَ الضَّعِيفِ،
وَالضَّابطُ مِنْ غَيْرِ الضَّابطِ.^(١)

قال الإمام علي بن المديني رحمه الله: (التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم).^(٢)

قُلْتُ: فَيُعَدُّ عِلْمُ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَهْمَّ أَنوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَأَشَرَّ فَهَا عَلَى
الإِطْلَاقِ؛ ذَلِكَ لِمَا لَهُ مِنْ وَظِيفَةٍ غَایَةٍ فِي الدِّقَّةِ وَالْأَهْمَىَّةِ، وَهِيَ الْكَشْفُ عَمَّا يَعْتَرِي
الثَّقَاتِ مِنْ أَوْهَامٍ.

قال الحافظ الخطيب رحمه الله في «الجامع» (ج ٢ ص ٢٩٤): (مَعْرِفَةُ الْعِلَّلِ أَجَلٌ أَنْواعُ عِلْمِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢): (هذا النوع منه معرفةٌ عَلَى الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرُ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ). اهـ.

١) انظر: «النَّقَاتُ الَّذِينَ ضَعَفُوا فِي بَعْضِ شَيْوِهِمْ» لِرَفَاعِي (ص ١٨).

۲) اثر صَحِّحٌ

آخرَ جَهَّهُ الرَّاهِمُهُرُ مُزِيْيٌ فِي «الْمُحَدِّثِ الْفَاصِلِ» (ص ٣١٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوِيِّ» (١٦٣٤) يَسْنَادُ صَحِيحًّا.

قلتُ: وَهَذَا الْعِلْمُ يُعَدُّ مِنْ أَعْمَضِ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ وَأَدَقُّهَا مَسْلَكًا، وَلَا يَقُولُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهُمَا غَائِصًا، وَاطْلَاعًا حَاوِيًّا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ، وَمَعْرِفَةً ثَاقِبَةً فِي عِلْلِ الْحَدِيثِ.^(١)

قالَ الْحَافِظُ أَبْنُ رَجَبٍ حَمَلَهُ فِي «شِرْحِ الْعِلْلِ الصَّغِيرِ» (ج٤ ص٦٦٢):

(أَعْلَمُ أَنَّ مَعْرِفَةَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ يَحْصُلُ مِنْ وَجْهِينِ:

أَحَدِهِمَا: مَعْرِفَةُ رِجَالِهِ، وَثِقَتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، وَمَعْرِفَةُ هَذَا هَيْنُ: لِأَنَّ الثَّقَاتِ وَالضُّعْفَاءَ قَدْ دُوِّنُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّصَانِيفِ، وَقَدْ اسْتَهْرَتْ بِشِرْحِ أَحْوَالِهِمُ التَّالِيفُ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ، وَتَرْجِيحُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ، إِمَّا فِي الْإِسْنَادِ، وَإِمَّا فِي الْوَصْلِ وَالْإِرْسَالِ، وَإِمَّا فِي الْوَقْفِ وَالرَّفْعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

* وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَإِتقَانِهِ، وَكَثْرَةُ مُمَارَسَتِهِ الْوُقُوفُ عَلَى دَقَائِقِ عِلْلِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وقالَ الْحَافِظُ أَبْنُ رَجَبٍ حَمَلَهُ أَيْضًا فِي «شِرْحِ الْعِلْلِ الصَّغِيرِ» (ج٤ ص٦٦٢): (وَلَا بُدُّ فِي هَذَا الْعِلْمِ مِنْ طُولِ الْمُمَارَسَةِ، وَكَثْرَةِ الْمُذَاكَرَةِ، فَإِذَا عَدِمَ

١) انظر: «النُّكَتَ عَلَى كِتَابِ أَبْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج٢ ص٧١١)، و«الْوَهْمُ فِي رِوَايَاتِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ» لِلْمُؤْرِيَكَاتِ (ص٨٣).

٢) وَمَعْرِفَةُ مَنَاهِجِ النُّقَادِ، وَفَهْمُ عِبَارَاتِهِمْ فِي عِلْمِ عِلَلِ الْحَدِيثِ.

المذكرة به، فليكثر طالب المطالعة في كلام الأئمة العارفين به؛ كيحيى بن سعيد القطان، ومن تلقى عنه؛ كأحمد بن حنبل، وأبن معين، وغيرهما.

* فمن رزق مطالعة ذلك وفهمه وفقه تفسره فيه، وصارت له فيه قوّة نفسٍ ومملكة، صالح له أن يتكلم فيه). اهـ.

قلت: لأن علم العلّل هو أدق علوم الحديث، وأعمض أنواع الحديث، ولا يقُوم به إلا من فهمه الله تعالى هذا العلم الثاقب.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «النكت» (ج ٢ ص ٧١١): (وهذا الفن أعمض أنواع الحديث، وأدفها مسلكاً، ولا يقُوم به إلا من منحه الله تعالى فهماً غائصاً، واطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواية، ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلّم فيه إلا أفراد من أئمة هذا الشأن وحذاقيهم، وإليهم المرجع في ذلك لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والإطلاع على غواصيه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك). اهـ.

قلت: ولأن هذا العلم بحاجة إلى إحاطة تامة بالرواية والأسانيد، فقد قلل المتكلمون فيه في كل عصر.

قال الإمام ابن مندة رحمه الله: (إنما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفراً يسيراً من كثير ممن يدعى علم الحديث).^(١) اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «النكت» (ج ٢ ص ٧١١): (لم يتكلّم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقيهم). اهـ.

(١) انظر: «شرح العلّل الصغير» لأبن رجب (ج ١ ص ٣٣٩).

قلتُ: وَقَدِ اشْتَكَى الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا مِنْ نُدْرَةِ الْمُؤَهَّلِينَ لِلنَّظَرِ فِي هَذَا الْعِلْمِ، بَلْ فِي وُجُودِهِمْ أَصْلًا فِي بَعْضِ الْعُصُورِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمِ الرَّازِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَمَّا مَاتَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (ذَهَبَ الَّذِي كَانَ يُحْسِنُ هَذَا الْمَعْنَى - أَيِّ: التَّعْلِيلَ - يَعْنِي: أَبَا زُرْعَةَ، مَا بَقَيَ بِمَضْرَرٍ، وَلَا بِالْعَرَاقِ أَحَدٌ يُحْسِنُ هَذَا).^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمِ الرَّازِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (جَرَى بَيْنِي، وَبَيْنَ أَبِي زُرْعَةَ يَوْمًا تَمْيِيزُ الْحَدِيثِ وَمَعْرِفَتُهُ، فَجَعَلَ يَذْكُرُ أَحَادِيثَ خَطَا وَعِلَّاهَا، وَخَطَا الشُّيوخَ).

وَكَذَلِكَ كُنْتُ أَذْكُرُ أَحَادِيثَ خَطَا وَعِلَّاهَا، وَخَطَا الشُّيوخَ. فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ، لِي: يَا أَبَا حَاتِمٍ، قَلَّ مَنْ يَفْهَمُ هَذَا، مَا أَعَزَّ هَذَا، إِذَا رَفَعْتَ هَذَا مِنْ وَاحِدٍ وَاثْتَيْنِ؛ فَمَا أَقْلَلَ مَنْ تَحِدُّ مَنْ يُحْسِنُ هَذَا، وَرُبَّمَا أَشْكَرْتُ فِي شَيْءٍ، أَوْ يَتَخَالَجُنِي شَيْءٌ فِي حَدِيثٍ، فَإِلَى أَنْ أَتَقْرَأَ مَعَكَ، لَا أَجِدُ مَنْ يُشْفِينِي مِنْهُ!).^(٢)

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبْنُ الْجُوْزِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي «الْمُوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١): وَهُوَ يَكَلِّمُ عَنْ نُقَادِ الْحَدِيثِ: (عَيْرَ أَنَّ هَذَا النَّسْلَ قَدْ قَلَ فِي هَذَا الزَّمَانِ فَصَارَ أَعَزَّ مِنْ عَنْقَاءِ مَغْرِبٍ). اهـ.

(١) أَثْرٌ صَحِيحٌ.

آخرَ جُهُّهُ أَبْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقْدَمَةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦). يَاسْنَادٌ صَحِيحٌ.

(٢) أَثْرٌ صَحِيحٌ.

آخرَ جُهُّهُ أَبْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقْدَمَةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَعْدَادِ» (ج ٢ ص ٤١٧ وَ ٤١٨)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقِ» (ج ٥٢ ص ١١). يَاسْنَادٌ صَحِيحٌ.

وقال الحافظ ابن الجوزي رحمه الله في «الموضوعات» (ج ١ ص ٣١): (فكان الأئمرون متحاملاً إلى أن آتى الحال إلى خلف لا يفرقون بين صحيح وسقيم، ولا يعرفون نسراً من ظليم). اهـ.

قلت: يرحم الله أئمة الحديث، كيف لو أدركوا زماننا؛ ماذًا عسى هؤلاء أن يقولوا؟ اللهم غفران.

* ونظراً لوظيفته في الكشف عن الأوهام نجد ناقدا العلل يفرج لظفريه بعلة حديث عنده أكثر من فرجه بأحاديث جديدة يضيفها إلى رصيده.

قال الإمام عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله: (لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثاً ليس بعندي).^(١)

* وتقديرًا لأهمية هذا العلم لكشف الأوهام في الأحاديث؛ فإن كبار المحدثين إذا شاءوا أحذفوا في رواية جماع طرقها، ونظر في اختلافها؛ ليعرف عللتها.

قلت: لأن هذا هو السبيل لكتشفيها.

قال الحافظ الخطيب رحمه الله في «الجامع» (ج ٢ ص ٢٩٥): (والسبيل إلى معرفة علة الحديث^(٢) أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف روایته، وتعتبر بمكаниم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان، والضبط). اهـ.

(١) أثُر صحيحة.

آخر جهه ابن أبي حاتم في «العلل» (ج ١ ص ٩)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ١١٢)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الرأوي» (ج ٢ ص ٢٩٥)، بإسناد صحيح.

(٢) قلت: أو يعرضه على المؤهلين بهذه المهمة من أهل الحديث.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «النكت» (ج ٢ ص ٧١): (مدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف). اهـ.

قلت: ونص نقاد الحديث على مبادئ هذا العلم، ووسائل معرفته.

فقال الحافظ الحاكم رحمه الله في «معرفة علوم الحديث» (ص ١١٣): (والحججة فيه عندنا: الحفظ، والفهم، والمعروفة لا غير). اهـ.

قلت: فالأمر هذا إذن يأتي بالمذكرة والحفظ، والبحث والتاريخ، وملازماته أصحاب الحديث، والإطلاع الواسع على الأسانيد، والمداومة على قراءة مصنفات أهل الحديث.

قال العلامة المعلمي رحمه الله في «مقدمة للفوائد المجموعة» (ص ٩): (القواعد المقررة في مصطلح الحديث، منها: ما يذكر فيه خلاف، ولا يحقق الحق فيه تحقيقاً واضحاً، وكثيراً ما يختلف الترجيح باختلاف العواris التي تختلف في الجزئيات كثيراً، وإدراك الحق في ذلك يحتاج إلى ممارسة طويلة لكتب الحديث، والرجال والعلماء، مع حسن الفهم وصلاح النية). اهـ.

وقال الحافظ العلائي رحمه الله: (إن التعليل أمر خفي لا يقوم به إلا نقاد أئمة الحديث، دون من لا اطلاع له على طريقه وخفاياها). ^(١) اهـ.

* وهذا الأمر الذي أشرت إليه من حيث اعتماد العلماء على أهل العلم؛ كمراجعة علمية... لأن هؤلاء كانوا أعلم بهذه العلم من غيرهم.

(١) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (ج ٢ ص ٧٨٢).

قُلْتُ: وَمَنْهُجُ جَمْعِ الرِّوَايَاتِ وَمُقَارَنَتِهَا؛ لِتَمْيِيزِ الصَّوَابِ مِنَ الْخَطَا فِيهَا، هُوَ
مَنْهُجُ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْقَوِيمِ.^(١)

* فَيَسْتَنْكِرُ النَّقَادُ أَحْيَانًا بَعْضَ مَا يَنْفَرِدُ فِيهِ التَّقَاتُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَيَرُدُّونَ
غَرَائِبِ رِوَايَاتِهِمْ، بِالرَّغْمِ مِنْ ثِقَتِهِمْ، وَاشْتَهَارِهِمْ بِالْعِلْمِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ حَمَّلَهُ فِي «شَرْحِ الْعِلْلِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٥٨٢): (وَأَمَّا
أَكْثَرُ الْحُفَاظِ الْمُتَقَدِّمِينَ؛ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي الْحَدِيثِ إِذَا انْفَرَدَ بِهِ وَاحِدٌ، وَإِنْ لَمْ يَرُوِ
الْتَّقَاتُ خِلَافَهُ أَنَّهُ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ عِلَّةً فِيهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ كَثِيرٍ
حِفْظُهُ، وَاسْتُهْرَتْ عَدَالُهُ وَحَدِيثُهُ؛ كَالْزُّهْرِيِّ وَنَحْوِهِ، وَرُبَّمَا يَسْتَنْكِرُونَ بَعْضَ تَفَرُّدَاتِ
الْتَّقَاتِ الْكِبَارِ أَيْضًا، وَلَهُمْ فِي كُلِّ حَدِيثٍ نَقْدٌ خَاصٌّ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ لِذَلِكَ صَابِطٌ
يَضْبِطُهُ). ا.هـ

قُلْتُ: فَيُعَدُّ وَهُمُ الرَّاوِي وَمَا يُتَابِعُهُ مِنْ مَسَائلَ، مِنْ أَكْثَرِ قَضَايا عُلُومِ الْحَدِيثِ،
الَّتِي شَغَلَتْ بَالَّنَقَادِ، وَنَجَدُ إِعْلَالَهُمْ لِكَثِيرٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ وَاضِحًا مُتَوَافِرًا
فِي كُتُبِ الرِّجَالِ وَالْعِلَلِ، كَمَا أَنَّهُمْ عَنَوا بِمَعْرِفَةِ وَحَصْرِ كُلِّ رَأِيٍ ثَبَتَ أَنَّهُ عَانَى مِنَ
الْوَهْمِ، وَالْخَطَا، وَالْخُلْطِ، وَصُنِّفَتْ فِي ذَلِكَ كُتُبٌ مِنْ قِبَلِ الْحُفَاظِ وَلَا يَسْتَغْنِي
مُشْتَغِلٌ بِالْحَدِيثِ وَعِلْلِهِ عَنْ مَعْرِفَةِ هَؤُلَاءِ؛ الْمُخْتَاطِينَ وَالْمُخْطَطِينَ، وَمَا لِكُلِّ وَاحِدٍ
مِنْهُمْ مِنْ رِوَايَاتٍ دَخَلَهَا الْوَهْمُ وَالْغَلَطُ.

(١) قُلْتُ: فَوَاضْعُوا الصِّيَانَةَ الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوَاعِدِ وَالضَّوَابِطِ، الَّتِي بِهَا يَكُونُ التَّحَاوُكُمْ إِلَيْهَا عِنْدَ اخْتِلَافِ النَّاسِ، لِلْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ بِالصَّحَّةِ أَوِ الْضَّعْفِ.

* ولَهُدَى كَانَ النَّقَادُ يَجِدُونَ مَشَقَةً بِالْغَةَ، وَهُمْ يُفْتَشُونَ فِي أَسَايِدٍ مُخْلِفِي الأَمْصَارِ وَيَتَفَحَّصُونَهَا.

قُلْتُ: وَلَا جُلٍّ هَذِهِ الصُّعُوبَةُ الَّتِي ذَكَرْتُ، يَنْبَغِي لِلنَّاقِدِ الَّذِي يُرِيدُ اكتِشافَ الْوَهْمِ فِي رِوَايَاتِ مُخْلِفِي الأَمْصَارِ، أَنْ يَكُونَ ذَارِيَةً تَامَّةً، وَإِحْاطَةً شَاملَةً بِالْمُخْتَلِطِينَ وَالْمُخْطَئِينَ وَأَخْبَارِهِمْ، وَأَسَالِيهِمْ فِي ذَلِكَ، وَعَمَّنْ أَخْطَئُوا، وَعَدَدِ رِوَايَاتِهِمُ الشَّاذَةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ قَصَائِيَا تُسَاعِدُ فِي تَجْلِيَةِ هَذِهِ الْمُشْكِلَةِ حَتَّى يَتَسَنَّى لَهُ اكتِشافُ الْوَهْمِ فِي الرِّوَايَاتِ.^(١)

قُلْتُ: وَلَقَدْ تَحَصَّلَ لِي مِنْ هَذَا الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ بَعْدَ أَنْ جَمَعْتُ فِيهِ طُرُقَ حَدِيثٍ: «والذِي نَفْسِي بِيَدِه لَسَاقَ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْقَلَ فِي الْمِيرَانِ مِنْ جَبَلٍ أَحْدِدِ»، وَالْكَلَامُ عَلَى أَسَايِدِهَا جَرْحًا وَتَعْدِيالًا، وَبَيَانِ عِلْلِهَا، وَالْحُكْمُ عَلَيْهَا بِالشُّذُوذِ وَالضَّعْفِ.

* ولِذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَقُّ أَنْ يَطْلُبَ الْعِلْمَ، وَيَسْلُكَ سَبِيلَهُ، وَيَعْمَلَ بِحَقِّهِ؛ لِكَيْ يَضْبِطَ أُصُولَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنْنَةِ النَّبِيَّةِ.

(١) قُلْتُ: وَالْكَلَامُ فِي وَهْمِ الرُّوَايَةِ، وَدُخُولِ الْوَهْمِ فِي الرِّوَايَةِ طَوِيلٌ مُتَشَعِّبٌ، وَضُرُورَةُ النَّقَادِ التَّتِيسِيَّةُ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَوْهَامِ.

قُلْتُ: فَيَعْمَلُ جَادًا فِي الْبَحْثِ^(١) عَمَّا يُسْتَبِطُ مِنْهُمَا مِنْ مَعَانٍ، وَأَحْكَامٌ فِيهِيَّةٌ؛ لِكُنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَفِيمَا ثَبَّتَ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ كَائِنًا مِنْ كَانَ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى؛ إِلَّا بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَلِذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، أَوِ الْأَلْفَاظِ الشَّاذَّةِ، أَوِ الْمُنْكَرَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَیْمِيَّةَ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «قَاعِدَةِ حَلِيلَةٍ» (ص ١٦٢): (لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، الَّتِي لَيْسَتْ صَحِيحَةً وَلَا حَسَنَةً). اهـ.

وَقَالَ الْعَالَمُ الشَّوْكَانِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٤٨): (الضَّعِيفُ الَّذِي يَلْغُ ضَعْفَهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ لَا يَبْتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ الْأَحْتِجاجُ بِهِ فِي إِثْبَاتِ شَرْعٍ عَامٍ، وَإِنَّمَا يَبْتُ الْحُكْمُ بِالصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، لِحُصُولِ الظَّنِّ بِصِدْقِ ذَلِكَ، وَتُبُوتُهُ عَنِ الشَّارِعِ). اهـ.

(١) قُلْتُ: وَلَا يُنْظَرُ إِلَى شُهْرَةِ الْأَحَادِيثِ، وَالْأَحْكَامِ بَيْنِ الْمُسْلِمِينَ؛ بِدُونِ نَظَرٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَوْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَإِنْ صَدَرَتْ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحْمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، لِأَنَّهُمْ بَشَرٌ، وَمِنْ طِبِيعَةِ الْبَشَرِ يُخْطِئُونَ وَيُصِيبُونَ، فَافْهُمْ هَذَا تَرْسُدٌ.

قَالَ الْعَالَمُ الشَّوْكَانِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ١ ص ١٥): (مَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ - يَعْنِي: الْحَدِيثَ - بِصَحَّتِهِ أَوْ حُسْنِهِ جَازَ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِضَعْفِهِ لَمْ يَجُزِ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا أَطْلَقُوهُ وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ، لَمْ يَجُزِ الْعَمَلُ بِهِ؛ إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ إِنْ كَانَ الْبَاحِثُ أَهْلًا لِذَلِكَ). اهـ.

قُلْتُ: وَالْتَّابُدُ لِلَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ مَا شَرَعَهُ مِنْ أَخْطَرِ الْأُمُورِ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِمَا يَجْعَلُهُ يُحَادُّ اللَّهَ تَعَالَى، وَرَسُولَهُ ﷺ عَنْ

* لأن التشريع من الله تعالى لهذه الأمة الإسلامية يتزل على الرسول ﷺ عن طريق الوحيين: «الكتاب والسنة»، «وما ينطق عن الهوى * إن هو إلا وحى يوحى» [النجم: ٤-٣]، ولم يقضى الله تعالى رسول الله ﷺ إلينه إلا بعد أن أكمل له ولأمته هذا الدين؛ فأنزل عليه قبل وفاته بأشهر في حجة الوداع، قوله تعالى: «اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا» [المائدة: ٣].

قُلْتُ: فَكَانَ كَمَالُ الدِّينِ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى الْعَظِيمَةِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَلِذَا كَانَتِ الْيَهُودُ تَغْبِطُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ؛ لِمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٠٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢٣٦٢): (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ جَاءَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرَوْنَهَا لَوْزَنَكْ عَلَيْنَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ

١) قُلْتُ: وَهُؤُلَاءِ الْمُقَلَّدُونَ الْمُتَصَبِّهُونَ أَكْثُرُهُمْ مُقْلَدُونَ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا عَلَى أَقْلَهِ، وَلَا يَكَادُونَ يُمِيزُونَ بَيْنَ «صَحِيحِهِ» مِنْ «سَقِيمِهِ»، وَلَا يَعْرِفُونَ جَيْلَهُ مِنْ رَدِيَّهُ، وَلَا يَعْبُرُونَ بِمَا يَبْلُغُهُمْ مِنْهُ أَنْ يَحْجُوا إِلَيْهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

* وَعَلَى هَذَا عَادَةً أَهْلِ التَّقْلِيدِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا آرَاءُ الرِّجَالِ أَصَابُوا أَمْ أَخْطَلُوا، أَلَا إِنْ عُذْرَ الْعَالَمِ لَيْسَ عُذْرًا لِغَيْرِهِ إِنْ تَبَيَّنَ: الْحَقُّ، أَوْ بَيْنَ لَهُ وَقَدْ وَرَدَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ تُؤَكِّدُ هَذَا الشَّيْءَ، وَتُبَيَّنُ مَوْقِفُهُمْ مِنْ تَقْلِيدِهِمْ، وَأَنَّهُمْ تَبَرُّو مِنْ ذَلِكَ جُمَلَةً، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ عِلْمِهِمْ، وَتَقْوَاهُمْ حَيْثُ أَشَارُوا بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُمْ لَمْ يُحِيطُوا بِالسُّنْنَةِ كُلَّهَا.

انظر: «هداية السلطان» لِمَعْصُومِي (ص ١٩)، وَكِتَابِي «الجوهر الفريد» في نهي الأئمة الأربع عن التقليد». والله ولعي التوفيق.

لَا تَحْدُنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا. قَالَ أَيُّ آيَةً قَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَّتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

قُلْتُ: فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَزِيدَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَلَا يَعْبُدُ اللَّهَ تَعَالَى؛ إِلَّا بِمَا شَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ، بَلْ يَحِبُّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا أَنْ يَخْضُعُوا لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ، وَأَنْ لَا يَتَبَعُوا فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَمْ يُشَرِّعْهُ رَسُولُهُ ﷺ مَهْمَا رَأَوْهُ حَسَنًا؛ لِأَنَّ الدِّينَ قَدْ كَمُلَ.

قُلْتُ: وَبَعْدَ اسْتِعْرَاضِ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْعِلْمِيَّةِ؛ لِعِلْمِ أُصُولِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ يَظْهُرُ مِنْ خِلَالِهَا مَا تَعُودُ بِهِ مِنَ الْخَيْرِ عَلَى طَلَبِهِ الْعِلْمِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُمْ مُطَالِبُونَ بِإِتْقَانِ أَدَوَاتِ هَذَا الْعِلْمِ^(١)، وَالتَّمَرُّسِ فِيهِ، وَإِلَّا وَقَعُوا فِي أَوْهَامِ فَاحِشَةٍ هِيَ عَكْسُ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْحَدِيثِيَّةِ.

هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْكِتَابِ جَمِيعَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَأَنْ يَتَقَبَّلَ مِنِّي هَذَا الْجُهْدَ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالُ وَلَا بَنُونَ، وَأَنْ يَتَوَلَّنَا بِعَوْنَيْهِ وَرِعَايَتِهِ، إِنَّهُ نَعْمَ الْمَوْلَى، وَنِعْمَ النَّصِيرُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَاحْبِهِ وَسَلَّمَ.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَوْزِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحُمَيْدِيُّ الْأَثْرِيُّ

(١) وكيف كان أهله ينقدون الروايات.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذُكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ

حَدِيثٍ: «لَرْجُلٌ عَبْدُ اللَّهِ أَنْقَلَ فِي الْمِيزَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ أَحُدٍ»،
الَّذِي اسْتَوَى بِهِ عَلَى أَنَّ الَّذِي يُوزَنُ: الْعَامِلُ فِي الْمِيزَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهُوَ نَا
يَصِحُّ

عَنْ زِرْ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: (أَنَّهُ كَانَ يَجْتَنِي سَوَاكًا مِنَ
الْأَرَاكِ، وَكَانَ دَقِيقَ السَّاقِينِ، فَجَعَلَتِ الرِّيحُ تَكْفُؤُهُ، فَضَحِكَ الْقَوْمُ مِنْهُ، فَقَالَ رَسُولُ
اللَّهِ صلوات الله عليه: مَمَّ تَضْحَكُونَ؟، قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مِنْ دِقَّةِ سَاقِيهِ، فَقَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ،
لَهُمَا أَنْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أَحُدٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

اُخْتَلَفَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ:

* فَرَوَاهُ: حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمٍ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ زِرْ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: (أَنَّهُ كَانَ يَجْتَنِي سَوَاكًا مِنَ الْأَرَاكِ، وَكَانَ دَقِيقَ السَّاقِينِ،
فَجَعَلَتِ الرِّيحُ تَكْفُؤُهُ، فَضَحِكَ الْقَوْمُ مِنْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه: مَمَّ تَضْحَكُونَ؟، قَالُوا:
يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مِنْ دِقَّةِ سَاقِيهِ، فَقَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَهُمَا أَنْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أَحُدٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٤٢٠ و ٤٢١)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الْطَّبقَاتِ
الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ١٥٥)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٠٦٩)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي

«تَارِيخِ دِمْشَقَ» (ج ٣٣ ص ١١٠)، وَابْنُ الْجَوْزِيُّ فِي «صِفَةِ الصَّفْوَةِ» (ج ١ ص ٣٩٩)، وَفِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٥ ص ١٥٥)، وَالشَّاشِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٦٦١)، وَأَبُو الْفَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «سِيرِ السَّلَفِ» (ج ٢ ص ٤٦٦)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٣٥٥)، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٨٤٥٢)، وَالبَزَارُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٢٢١ و ٢٢٢)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوَّلِيَاءِ» (ج ١ ص ١٢٧)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (٥٣١٠)، وَ(٥٣٦٥).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُ مُنْكَرٍ، وَلَهُ عِلْمَانٌ:

الأُولَى: عَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجُودِ الْكُوفِيُّ، وَهُوَ كَثِيرُ الْخَطَا، سَيِّئُ الْحِفْظِ^(١)، يُعْتَبرُ بِحَدِيثِهِ فِي مُوَافَقَتِهِ لِرِوَايَةِ الْحُفَاظِ الْأَثَبَاتِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الْطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٣٢٠) عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ: (وَكَانَ ثَقَةً، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ كَثِيرُ الْخَطَا فِي حَدِيثِهِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفيَانَ: (فِي حَدِيثِهِ اضْطَرَابٌ).^(٢)

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عُلَيَّةَ: (سَيِّئُ الْحِفْظِ).^(٣)

(١) انظر: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمُزَّيِّ (ج ١٣ ص ٤٧٧)، وَ«الْكَمَالُ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ» لِلْمَقْدِسِيِّ (ج ٦ ص ٤٨)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٦ ص ٢٧١)، وَ«تَارِيخِ دِمْشَقَ» لِابْنِ عَسَاكِرٍ (ج ٢٥ ص ٢٢٤ و ٢٣٩).

(٢) أَتَرَ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقَ» (ج ٢٥ ص ٢٢٤).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَدَكَرَهُ الْمِزَيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١٣ ص ٤٧٧)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٦ ص ٢٧٢).

وقال الحافظ أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (ج ١ ص ٣٤١): (محله عندي: محل الصدق، صالح الحديث، ولم يكن بذلك الحافظ).

وقال الحافظ ابن خراش: (في حديثه نكرة).^(١)

* وقال الحافظ العقيلي: (لم يكن فيه: إلا سوء الحفظ).^(٢)

وقال الحافظ الدارقطني: (في حفظه شيء).^(٣)

ولذلك قال الحافظ ابن حجر في «التقريب» (ص ٤٧١): (صدق: له أوهام).

* وسئل زهير بن حرب عن حديث عاصم، فقال: (مضطرب).^(٤)

(٣) أثر صحيح.

آخر جه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (ج ٦ ص ٣٤١).
وإسناده صحيح.

وذكره المزي في «تهذيب الكمال» (ج ٣ ص ٤٧٨).

(١) أثر صحيح.

آخر جه ابن عساكر في «تاریخ دمشق» (ج ٢٥ ص ٢٣٩).
وإسناده صحيح.

وذكره المزي في «تهذيب الكمال» (ج ١٣ ص ٤٧٨)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (ج ٦ ص ٢٧٣).
(٢) أثر صحيح.

آخر جه ابن عساكر في «تاریخ دمشق» (ج ٢٥ ص ٢٣٩).
وإسناده صحيح.

وذكره المزي في «تهذيب الكمال» (ج ١٣ ص ٤٧٨)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (ج ٦ ص ٢٧٣).
(٣) انظر: «السؤالات» للبرقاني (٣٣٨).

(٤) انظر: «العلل، ومعرفة الرجال» رواية عبد الله بن أحمداً (ج ٣ ص ٢٦).

وقال الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» (ج ٢ ص ٣٢٥): (صَدُوقٌ: يَهُمُ).

* ثم إنَّه اضطربَ فيه: فقد رواه زائدةُ بنُ قدامةَ، وَهُوَ ثَقَةٌ ثَبِّتُ: عن عاصِمٍ بْنِ

أَبِي النَّجُودِ، عن زَرِّ بْنِ حُبَيْشٍ بِهِ، مُرْسَلاً، وَلَمْ يَذْكُرْ: ابْنَ مَسْعُودٍ.

قُلْتُ: وَهَذِهِ عِلْمٌ أَخْرَى تَقْدَحُ فِي ثُبُوتِ هَذَا الْحَدِيثِ.

* وَثَمَّةَ أَمْرٌ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّ الْمَتْنَ فِيهِ نَكَارَةٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ جَاءَ فِيهِ: أَنَّ الصَّحَابَةَ

قَدْ ضَحِّكُوا مِنْ دِقَّةِ سَاقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ

* وَهَذَا مُتَنَافٍ مَعَ سُلُوكِ الصَّحَابَةِ، وَأَخْلَاقِهِمُ الرَّفِيعَةِ، فَكَيْفَ يَفْعَلُونَ

ذَلِكَ، وَلَا سِيمَاءَ وَأَنَّ الرَّسُولَ كَانَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، فَهَذَا فِعْلٌ غَرِيبٌ، وَلَا يُنْصَوَرُ حُدُوثُهُ

مِنْ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ.

قُلْتُ: فَهَذِهِ عِلْمٌ أَخْرَى تَقْدَحُ فِي الْحَدِيثِ بِالْكُلْيَةِ، وَلَا يَصِحُّ.

* والْحَدِيثُ رُوِيَ مِنْ أَوْجُهِ أَخْرَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَكُلُّهَا لَا تَصِحُّ.

قُلْتُ: وَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ الْبَصْرِيِّ سَاءَ حِفْظُهُ لِمَا كَبَرَ، فَيُخْطِئُ وَيُخَالِفُ أَحْيَانًا.

قال الحافظ ابن حجر في «التقرير» (ص ٢٦٩) عن حماد بن سلمة: «وَتَغَيَّرَ

حِفْظُهُ بِآخِرِهِ».

وقال الحافظ الذهبي في «المعني في الضعفاء» (ج ١ ص ١٨٩): (حماد بن

سَلَمَةَ: إِمَامٌ ثَقَةٌ، لَهُ أَوْهَامٌ وَغَرَائِبُ، وَغَيْرُهُ أَثَبَتُ مِنْهُ).

(١) وَانْظُرْ: «ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ١ ص ٥٩٠)، و«المعني في الضعفاء» له (ج ١ ص ١٨٩)، و«تَهْذِيب التَّهْذِيب» لابن حجر (ج ٣ ص ١١).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «السُّنْنَ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٩٣): (وَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ: وَإِنْ كَانَ مِنَ الثَّقَاتِ إِلَّا أَنَّهُ سَاءَ حِفْظُهُ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، فَالْحُفَاظُ لَا يَحْتَجُونَ بِمَا يُخَالِفُ فِيهِ، وَيَتَجَنَّبُونَ مَا يَتَفَرَّدُ بِهِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ خَاصَّةً وَأَمْتَالِهِ).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحْمَةُ اللَّهِ: (كَانَ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ: يُخْطِئُ، وَخَطاً كَثِيرًا). (١)

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْخَلَافَيَاتِ» (ج ٢ ص ٥٠) عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ: (لَمَّا طَعَنَ (٢) فِي السِّنِّ سَاءَ حِفْظُهُ؛ فَلِذَلِكَ تَرَكَ الْبُخَارِيُّ الْاحْتِجاجَ بِحَدِيثِهِ... فَالاِحْتِجاجُ لِمَنْ رَأَقَ اللَّهَ أَلَا يَحْتَجُ بِمَا يَجِدُ فِي أَحَادِيثِهِ، مِمَّا يُخَالِفُ الثَّقَاتَ).
قُلْتُ: وَهَذَا يَنْطِقُ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ الَّتِي تَكَلَّمُنَا عَلَيْهَا.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْخَلَافَيَاتِ» (ج ٤ ص ٢١٠): (سَاءَ حِفْظُهُ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، فَالْحُفَاظُ لَا يَحْتَجُونَ بِمَا يُخَالِفُ فِيهِ، وَيَتَجَنَّبُونَ مَا يَتَفَرَّدُ بِهِ).
قُلْتُ: فَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، الرَّاوِي لِهَذَا الْحَدِيثِ غَيْرُ مُحْتَاجٍ بِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، لِمُخَالَفَتِهِ: لِلثَّقَاتِ الْحُفَاظِ.

قُلْتُ: وَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَإِنْ كَانَ أَثَبَ النَّاسِ فِي ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، وَحُمَيْدِ الطَّوِيلِ؛ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَهُمُّ فِي حَدِيثِ عَيْرِهِمَا.

(١) أَنْخَرَ جَهَهُ ابْنُ أَبِي يَعْلَمَ فِي «طَبَقَاتِ الْحَنَابَلَةِ» (ج ٢ ص ٣٨٥) رِوَايَةُ: مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيِّ.

(٢) يَعْنِي: كَبِيرٌ فِي السِّنِّ.

قال الإمام مسلم في «التمييز» (ص ٢١٨): (وَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ: يُعَدُّ عِنْدَهُمْ إِذَا حَدَثَ عَنْ غَيْرِ ثَابِتٍ، كَحَدِيثِهِ هَذَا وَأَشْبَاهِهِ... فَإِنَّهُ يُخْطِئُ فِي حَدِيثِهِمْ كَثِيرًا). وقال الحافظ أبو يعلى الخليلي في «المُتَّخِبُ مِنَ الْإِرْشَادِ» (ج ١ ص ١٧٦): (وَالَّذِي عَلَيْهِ حُفَاظُ الْحَدِيثِ: الشَّاذُّ: مَا لَيْسَ لَهُ إِلَّا إِسْنَادٌ وَاحِدٌ، يُسْدِّدُ بِذَلِكَ شَيْخُ ثُقَةٍ كَانَ، أَوْ غَيْرُ ثُقَةٍ).

وقال الإمام النووي في «المجموع» (ج ٣ ص ٤٠٨): (وَقَدْ عُلِمَ مِنْ قَاعِدَةِ الْمُحَدِّثِينَ، وَغَيْرِهِمْ، أَنَّ مَا خَالَفَ الثَّقَاتِ: كَانَ حِدِيثُهُ، شَاذًا، مَرْدُودًا). وأورده الهيثمي في «مجامع الزوابع» (ج ٩ ص ٢٨٩)، ثم قال: (رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَوْرَدُهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ٩ ص ٢٨٩)، ثُمَّ قَالَ: (رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو يَعْلَى، وَالْبَزَارُ، وَالْطَّبَرَانِيُّ مِنْ طُرقِهِ، وَفِي بَعْضِهَا: «لَساقًا ابْنَ مَسْعُودٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَشَدُ، وَأَعْظَمُ مِنْ أُحْدِلِ»، وَفِي بَعْضِهَا: «بَيْنَا هُوَ يَمْشِي وَرَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذْ هَمَزَهُ أَصْحَابُهُ أَوْ بَعْضُهُمْ»، وَأَمْثُلُ طُرقَهَا فِيهِ عَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجْوَدِ، وَهُوَ حَسَنُ الْحَدِيثِ، عَلَى ضَعْفِهِ، وَبِقِيَّةِ رِجَالِهِ أَحْمَدَ، وَأَبِي يَعْلَى، رِجَالُ الصَّحِيحِ).

* وَرَوَاهُ: زَائِدَةُ بْنُ قَدَامَةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجْوَدِ، عَنْ زِرْ بْنِ حُبَيْشٍ قَالَ: (جَعَلَ الْقَوْمُ يَضْحَكُونَ مِمَّا تَصْنَعُ الرِّيحُ بِعَبْدِ اللَّهِ تُلْقِيهِ، قَالَ: فَقَالَ ﷺ: لَهُوَ أَثْقَلُ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِيزَانًا مِنْ أُحْدِلِ).

حَدِيثُ مُنْكَرٍ

آخر رجاء ابن أبي شيبة في «المصنف» (ج ١٢ ص ١١٣).

هكذا: مرسلاً، ولم يذكر ابن مسعود^(١)، وهذه علة أخرى في السندي، تقدح في ثبوته.

قلت: وهذا سند منكر، فيه عاصم بن أبي النجود الأسدية، وهو وإن كان صدوقاً؛ إلا أنه فيه كلام من قبل حفظه^(٢)، وقد خالف هنا: ورواه مرسلاً، وفيه الفاظ منكرة، فهو لا يقوى بمثل هذه الأحاديث إلا ما وافق الثقات.

قال الحافظ ابن سعيد في «الطبقات الكبرى» (ج ٦ ص ٣٢٠) عن عاصم بن أبي النجود: (وكان ثقة، إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه).

وقال الحافظ يعقوب بن سفيان: (في حديثه اضطراب^(٣)).

وقال الحافظ ابن علية: (سيئ الحفظ). ^(٤)

(١) وهذا التخليط من عاصم بن أبي النجود؛ فإنه سيئ الحفظ، وبهؤلئة في الحديث.

(٢) انظر: «تهدیب الکمال» لل Mizzi (ج ١٣ ص ٤٧٧)، و«الکمال في أسماء الرجال» للMacdisi (ج ٦ ص ٤٨)، و«تهدیب التهدیب» لابن حجر (ج ٦ ص ٢٧١)، و«تاریخ دمشق» لابن عساکر (ج ٥ ص ٢٢٤ و ٤٧٩).

(٣) أثر صحيح.

آخر جهه ابن عساکر في «تاریخ دمشق» (ج ٥ ص ٢٥) (ج ٦ ص ٢٢٤).
وإسناده صحيح.

وذكره المزني في «تهدیب الکمال» (ج ١٣ ص ٤٧٧)، وابن حجر في «تهدیب التهدیب» (ج ٦ ص ٤٧٢).
(٤) أثر صحيح.

آخر جهه ابن أبي حاتم في «الجراح والتعديل» (ج ٦ ص ٣٤١).
وإسناده صحيح.

وذكره المزني في «تهدیب الکمال» (ج ٣ ص ٤٧٨).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ١ ص ٣٤١): (مَحِلُّهُ عِنْدِي: مَحِلُّ الصَّدْقِ، صَالِحُ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَكُنْ بِذَاكَ الْحَافِظِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبْنُ خِرَاشٍ: (فِي حَدِيثِهِ نُكْرَةٌ). ^(١)

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَقِيلِيُّ: (لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا سُوءُ الْحِفْظِ). ^(٢)

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ: (فِي حِفْظِهِ شَيْءٌ). ^(٣)

وَلِذَلِكَ قَالَ الْحَافِظُ أَبْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٤٧١): (صَدُوقٌ لَهُ أَوْهَامُ).

* وَسُئِلَ: رُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ حَدِيثِ عَاصِمٍ، فَقَالَ: (مُضْطَرِّبٌ). ^(٤)

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «مِيرَانَ الْأَعْنَدَالِ» (ج ٢ ص ٣٢٥): (صَدُوقٌ يَهُمُ).

وَأَوْرَدَهُ الْهَيْمَيْشِيُّ فِي «كَشْفِ الْأَسْتَارِ» (ج ٣ ص ٢٤٩).

(١) أَثْرٌ صَحِيحٌ.

آخرَ حَجَرَ أَبْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقَ» (ج ٢٥ ص ٢٣٩).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَدَكَرَهُ الْمِزَيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١٣ ص ٤٧٨)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٦ ص ٢٧٣).
(٢) أَثْرٌ صَحِيحٌ.

آخرَ حَجَرَ أَبْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقَ» (ج ٢٥ ص ٢٣٩).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَدَكَرَهُ الْمِزَيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١٣ ص ٤٧٨)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٦ ص ٢٧٣).
(٣) انْظُرْ: «السُّؤَالَاتِ» لِلْبُرْقَانِيِّ (٣٣٨).

(٤) انْظُرْ: «الْعِلَالُ، وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» رِوَايَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ (ج ٣ ص ٢٦).

* وَرَوَاهُ الْعَوَامُ بْنُ حَوْشِبٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ: (أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَعِدَ شَجَرَةً، فَجَعَلُوا يَضْحَكُونَ مِنْ دِقَّةِ سَاقِيهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَتَضْحَكُونَ؟ لَهُمَا أَنْقُلْ فِي الْمِيزَانِ مِنْ جَبَلٍ أُحْدِ).^{١)}

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ١٥٥)، وَالشَّاشِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٤٢١).

وَهَذَا مِنْ حَدِيثِ مَرَاسِيلِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ^(١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، فَالإِسنَادُ مُنْفَطَعٌ.

* فَهَذِهِ الرِّوَايَةُ مُرْسَلَةٌ، لَا تَصِحُّ، وَهَذَا الْحَدِيثُ رُوِيَ مِنْ وَجْهٍ آخَرُ، مَرْفُوعًا، وَلَا يَصِحُّ أَيْضًا، وَقَدْ تَقدَّمَ.

* وَرَوَاهُ جَعْفَرُ بْنُ عَوْنَى، عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ عُرْفَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَساقًا ابْنِ مَسْعُودٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَشَدُ وَأَعْظَمُ مِنْ أُحْدِ).^{٢)}

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

* بِدُونِ ذِكْرِ الْقِصَّةِ.

أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٧ ص ٢٢١٤).

(١) فَإِبْرَاهِيمُ بْنُ بَيْزِيدَ التَّيْمِيِّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَهُوَ لَمْ يُدْرِكْ زَمَنَ الْقِصَّةِ، يَعْنِي: هَذَا الزَّمَانُ. وَانْظُرْ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ لِلْمِزَّيِّ» (ج ٢ ص ٢٣٢).

قلتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ، فِيهِ مُعَلَّى بْنُ عُرْفَانَ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.

قالَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ

الْذَّهَبِيُّ: «مَتْرُوكٌ».^(١)

* وَرَوَاهُ: جَعْفَرُ بْنُ عَوْنِ، أَنَّ الْمُعَلَّى بْنَ عُرْفَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلَ يَقُولُ:

سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: لَمَّا قَتَلْتُ أَبَا جَهْلٍ أَنَا، وَابْنًا عَفْرَاءَ، تَغَامَزَ أَصْحَابُ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِقَوْةَ أَبِي جَهْلٍ، وَضَعْفِ قُوَّةِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَدِفَةَ سَاقِيهِ، فَلَحَّنَ إِلَيْهِمْ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلَامًا قَالَ: (وَالذِي نَفْسِي بِيَدِه لَساقَا عَبْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْقَلُ مِنْ أَحَدٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقَ» (ج ٣٣ ص ١١٣).

قلتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ، فِيهِ مُعَلَّى بْنُ عُرْفَانَ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.

قالَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ

الْذَّهَبِيُّ: «مَتْرُوكٌ».^(٢)

(١) انظر: «الضعفاء والمتروكين» للبخاري (ص ٣٥٩)، و«التاريخ الكبير» له (ج ٧ ص ٣٩٥)، و«التاريخ الأوسط» له أيضاً (ج ٣ ص ٤٥٠)، و«الضعفاء» للعقيلي (ج ٦ ص ٥٩)، و«لسان الميزان» لابن حجر (ج ٨ ص ١١٢)، و«المعني في الضعفاء» للذهبي (ج ٢ ص ٦٧٠)، و«ديوان الضعفاء» له (ص ٣٩٤)، و«الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ج ٩ ص ٥٩٥).

(٢) انظر: «الضعفاء والمتروكين» للبخاري (ص ٣٥٩)، و«التاريخ الكبير» له (ج ٧ ص ٣٩٥)، و«التاريخ الأوسط» له أيضاً (ج ٣ ص ٤٥٠)، و«الضعفاء» للعقيلي (ج ٦ ص ٥٩)، و«لسان الميزان» لابن حجر (ج ٨ ص ١١٢)، و«المعني في الضعفاء» للذهبي (ج ٢ ص ٦٧٠)، و«ديوان الضعفاء» له (ص ٣٩٤)، و«الكامل في الضعفاء» لابن عدي (ج ٩ ص ٥٩٥).

* وقد اضطرَب مُعلَى بْنُ عُرْفَانَ فِي مَتَّهِ، فَمَرَّةً: يَذْكُرُ الْحَدِيثَ، بِدُونِ الْقِصَّةِ، وَمَرَّةً: يَذْكُرُ الْقِصَّةَ، لَكِنْ بِذِكْرِهِ لِقَصَّةً أَبِي جَهْلٍ فِي الْمَعْرَكَةِ، دُونَ ذِكْرِ قَصَّةِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي رُوكِيَّهِ الشَّجَرَةِ، وَهِيَ الْأَصْلُ.
وَهَذَا التَّخْلِيطُ، مِنْ مُعلَى بْنِ عُرْفَانَ.

ورواه: مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي فَاطِمَةَ أَبُو جَعْفَرٍ -بِمَصْرَ-, ثنا أَسْدُ بْنُ مُوسَى، ثنا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: أَنْبَاني أَبُو وَائِلٍ قَالَ: سَمِعْتَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه يَقُولُ: لَمَّا قَتَلْتُ أَبَا جَهْلٍ، قَالَ نَفَرَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله وسلامه: قُوَّةً ابْنِ مَسْعُودٍ بِقُوَّةِ أَبِي جَهْلٍ، وَخَمْسُ سَاقِ عَبْدِ اللَّهِ وَدِقَتُهُ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله وسلامه صَرَفَ إِلَيْهِمْ بَصَرَهُ، وَلَحَّنَ كَلَامَهُمْ، ثُمَّ قَالَ: (وَالَّذِي نَفْسُ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله وسلامه بِيَدِهِ، لَسَاقَا عَبْدَ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله وسلامه يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَشَدُّ وَأَعْظَمُ مِنْ أُحْدٍ وَحَرَاءَ).
رَادَ: «حِرَاءً».

حَدِيثُ مُنْكَرٍ

آخرَ حَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْأَفْرَادِ» (ص ٤٠٩)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقَ» (ج ٣٣ ص ١١٣ و ١١٤).

وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مَسْعُودٍ، تَفَرَّدَ بِهِ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْهُ، وَتَفَرَّدَ بِهِ أَسْدُ عَنْ جَرِيرٍ، وَتَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ أَبِي فَاطِمَةَ عَنْ أَسَدٍ، وَلَمْ نَكُنْ تَبَهُ، إِلَّا عَنْ شَيْخِنَا ^(١) هَذَا، وَكَانَ مِنَ الثَّقَاتِ».

(١) يَعْنِي: الْقَاضِي الْحُسَيْنُ الْأَنْطاكيُّ.

وَهَكَذَا: أَوْرَدَهُ الْحَافِظُ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِيرِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «أَطْرَافِ الْغَرَائِبِ وَالْأَفْرَادِ» (ج ٤ ص ١٦٧).

وَقَدْ أَعْلَمُ الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقَ» (ج ٣٣ ص ١١٤).

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ بْنِ مَالِكٍ التَّقْفِيِّ، تَغَيَّرَ حِفْظُهُ، وَانْخَلَاطُهُ، وَرِوَايَتُهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ تَدُلُّ عَلَى اخْتِلاَطِهِ.^(١)

* وَجَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ بْنُ زَيْدِ الْبَصْرِيِّ، رَوَى عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، بَعْدَ الْاِخْتِلاَطِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي الْحَدِيثِ، وَلَا يَنْهَا مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ.

* وَأَهْلُ الْبَصْرَةِ: فَإِنَّ أَحَادِثَهُمْ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، مِمَّا سُمِعَ بَعْدَ الْاِخْتِلاَطِ؛ لِأَنَّهُ قَدِمَ عَلَيْهِمْ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، فَهُوَ مُضطَرِّبُ الْحَدِيثِ.

* لِذَلِكَ: أَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» حَدِيثًا وَاحِدًا، مَقْرُونًا، وَلَمْ يُخْرُجْ لَهُ مُسْلِمٌ شَيْئًا.

* وَجَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ بْنُ زَيْدِ أَبْو النَّضْرِ الْبَصْرِيِّ: لَهُ أَوْهَامٌ إِذَا حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ، بَلْ يَأْتِي أَحْيَانًا بِالْعَجَائِبِ، وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

(١) انظر: «المُختَلَطِينَ لِلْعَلَائِي» (ص ٨٢)، و«الْكَوَاكِبُ النَّيَّارَاتِ» لابن الكيال (ص ٣١٩)، و«الْاِخْتِلاَطُ الرُّوَاةُ النَّقَاتِ» لابن سعيد (ص ١٢٥)، و«هُدَى السَّارِي» لابن حجر (ص ٤٢٥)، و«تَقْرِيبُ التَّهَذِيبِ» لَهُ (ج ٢ ص ٢٢)، و«تَهَذِيبُ التَّهَذِيبِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٧ ص ٢٠٣)، و«سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ لِلَّذَّاهِبِيِّ» (ج ٦ ص ١١٠)، و«دِيْوَانُ الْضُّعَفَاءِ» لَهُ (ص ٢٧٥)، و«شُرْحُ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لابن رجب (ج ٢ ص ٧٣٤).

قالَ أَحْمَدُ: «جَرِيرٌ كَثِيرُ الْغَلَطِ»، وَقَالَ السَّاجِيُّ: «صَدُوقٌ حَدَّثَ بِأَحَادِيثَ، وَهُمْ فِيهَا، وَهِيَ مَقْلُوبَةٌ»، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَانُ: «كَانَ جَرِيرٌ يَهِمُ فِي الشَّيْءِ»، وَقَالَ الأَزْدِيُّ: «أَحَادِيثُه مَقْلُوبَةٌ، وَلَمْ يَكُنْ بِالْحَافِظِ».^(١)

قالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٦ ص ١٤٤) عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ: (كَانَ يُخْطِئُ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا كَانَ يُحَدِّثُ مِنْ حِفْظِهِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ التَّرْمِذِيُّ فِي «الْعِلَلِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ١٣١): (قُلْتُ: لِلْبُخَارِيِّ، كَيْفَ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ؟، قَالَ: هُوَ صَاحِحُ الْكِتَابِ؛ إِلَّا أَنَّهُ رُبَّمَا وَهِمْ فِي الشَّيْءِ).

* وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ مَوْلَى حُوَيْطَبِ، أَنَّ سَارَةَ بِنْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ أَبَاهَا أَخْبَرَهَا، قَالَ: يَبْنَمَا هُوَ يَمْشِي وَرَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذَا هَمَزَهُ أَصْحَابُهُ أَوْ بَعْضُهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَعَبْدُ اللَّهِ فِي الْمَوَازِينِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَثْقَلُ مِنْ أُحْدِي)، كَانُوكُمْ عَجِبُوا مِنْ خِفَتهِ.

أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٧ ص ٢٢١٤)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السَّيِّرِ» (ج ١ ص ٤٨٠).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنْدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ الزَّمْعِيُّ، وَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ، ضَعِيفٌ، لَا يُحْتَجُ بِهِ.

(١) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لابن حجر (ج ٢ ص ٥٧٢)، و«فَتحُ الْبَارِي» لؤلؤ (ج ٥ ص ٢١٠)، و«إِكْمَالُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُعْلَطَائِي (ج ٣ ص ١٨٠ و ١٨١)، و«مُرْحَانُ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لابن رَجَبٍ (ج ١ ص ٢٦٤)، و«الْعِلَلِ الْكَبِيرِ» لِلتَّرْمِذِيِّ (ج ١ ص ١٣١).

قال عنه ابن المديني: «صَعِيفُ الْحَدِيثِ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «لَا يُحْتَجُ بِهِ»، وَقَالَ أَحْمَدُ: «لَا يُعِجِّنِي حَدِيثُه». (*) * وَسَارَةُ بْنُتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، لَا تُعْرَفُ، تَرَجَّمَهَا الْحَافِظُ ابْنُ نُقْطَةَ فِي «الْمُسْتَدْرِكَ عَلَى الْإِكْمَالِ» (ج ٣ ص ١١٦).

* وَرَوَاهُ: سَهْلُ بْنُ حَمَادٍ أَبُو عَتَابِ الدَّلَالِ، حَدَّثَنَا شُعبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: (كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَلَى شَجَرَةِ يَجْتَنِي لَهُمْ مِنْهَا، فَهَبَّ الرِّيحُ، فَكَشَفَ لَهُمْ عَنْ سَاقِيَهِ، فَضَحِّكُوا مِنْ دِقَّةِ سَاقِيَهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَهُمَا أَنْقَلُ فِي الْمِيزَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ أُحْدِي).

حدِيثُ مُنْكَرٍ

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرِكِ» (ج ٣ ص ٣١٧)، وَالطَّبَرِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْأَثَارِ» (ص ١٦٣ - مُسْنَدُ عَلِيٍّ)، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٩ ص ٢٨)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِشْيَلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبِيرَى» (ج ٤ ص ٣٢٠)، وَالْبَزَارُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٦٧٧)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٢ ص ٥٤٦)، وَابْنُ جُمَيْعٍ فِي «مُعْجَمِ الشِّيُوخِ» (ص ١٣٤)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادِ» (ج ١ ص ١٤٨)، وَابْنُ مَعِينٍ فِي «التَّارِيخِ» (ج ٣ ص ٥٩)، وَالرُّوَيَانِيُّ فِي «مُسْنَدِ الصَّحَابَةِ» (٩٤٨)، وَابْنُ

(١) انظر: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لابن حجر (ج ١٣ ص ٥٠١)، و«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» له (ص ٩٨٧)، و«تَارِيخَ دِمْشَقَ» لابن عَسَاكِرَ (ج ١٣ ص ٢٦)، و«الضُّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكَينَ» للنَّسَائِيِّ (ص ٢٢٣)، و«الْعِلَلُ» لِلدَّارَقُطْنِيِّ (ج ٥ ص ١١٣).

الْجَعْدِ فِي «حَدِيثِهِ» (١٠٩٢)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقَ» (ج ٣٣ ص ١١١)،

وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيرَ» (ج ١ ص ٤٧٩ و ٤٨٠).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ سَهْلُ بْنُ حَمَادٍ الدَّلَالُ، وَهُوَ لَا بَأْسَ بِهِ، وَقَدْ أَسْنَدَ

الْحَدِيثَ، وَهُوَ مُرْسَلٌ عَلَى الصَّوَابِ.

* فَأَخْطَأَ سَهْلُ بْنُ حَمَادٍ الدَّلَالُ فِي وَصْلِهِ لِلْحَدِيثِ، وَهُوَ غَيْرُ مَسْهُورٍ فِي

الْحَدِيثِ، فَهُوَ صَالِحُ الْحَدِيثِ.^(١)

وَقَالَ الْبَرَّارُ: «لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ إِلَّا سَهْلٌ».

وَقَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ.

وَلَيْسَ هُوَ كَمَا قَالَ؛ لِضَعْفِ الْحَدِيثِ.

* وَقَدْ أَعْلَمُ الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقَ» (ج ٣٣ ص ١١٢)؛ بِقَوْلِهِ:

«وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا، أَسْنَدَ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ شُعْبَةَ عَيْرَأِيِّي عَتَابِ الدَّلَالِ».

* ثُمَّ أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقَ» (ج ٣٣ ص ١١٢) مِنْ طَرِيقِ بَهْرَ، ثُمَّ

شُعْبَةَ، ثُمَّ مُعاوِيَةَ بْنُ قَرْةَ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، ثُمَّ قَالَ: «وَلَمْ يُجَاوِرْ بِهِ

مُعاوِيَةَ بْنَ قَرْةَ».

(١) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لابن حجر (ج ٥ ص ٤٧٧)، و«التَّارِيخُ لِلدَّارِمِيِّ» (ص ١١٩)، و«الْجَرْحُ وَالتَّغْدِيلُ» لابن أبي حاتم (ج ٤ ص ١٩٦)، و«إِكْمَالُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُغْلَطَائِي (ج ٦ ص ١٣٢)، و«الْكَامِلُ فِي الْضُّعَفَاءِ» لابن عدي (ج ٤ ص ٤١٩).

يعني: مرسلاً، لم يقل: عن أبيه: قرعة، وهذه علة أخرى تقدح في ثبوت الحديث، وهذا من الاختلاف.

* وذكر هذا الخلاف الحافظ الذهبي في «السير» (ج ١ ص ٤٧٨)؛ بقوله: (ورواه: جرير، عن مغيرة، وروى حماد بن سلمة، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله نحوه، ورواه أبو عتاب الدلالي، عن شعبة، عن معاوية بن قرعة بن إيسا المزنبي، عن أبيه، عن النبي ﷺ نحوه). وأورده ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٦٣٣).

وأورده الهيثمي في «مجامع الروايد» (ج ٩ ص ٢٨٩)، ثم قال: (رواه البراء، والطبراني ورجالهما، رجال الصحيح). وذكره الهيثمي في «كشف الأستار» (ج ٣ ص ٢٤٨).

* ورواه: شعبة، عن معاوية بن قرعة: (أن ابن مسعود رض، ذهب يأتي النبي ﷺ بالسؤال، فجعلوا ينظرون إلى دقة ساقه، أو يعجبون من دقة ساقه، فقال النبي ﷺ: لهم أثقل في الميزان من أحدي).

حديث منكر

آخر جه الطيالسي في «المسنن» (١١٧٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (ج ٣٣ ص ١١٢). وهو: مرسلاً.

قال يونس بن حبيب - راوي المسنن -: «هكذا رواه أبو داؤد، وقال غير أبي داؤد: عن شعبة، عن معاوية بن قرعة، عن أبيه».

فهو: حديث مضطرب.

* ورواه: مغيرة بن مقسم الضبي، عن أم موسى قال: سمعت عليا يقول: (أمر النبي ﷺ ابن مسعودٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فصعد على شجرة، أمره أن يأتيه منها بشيء، فنظر أصحابه إلى ساق عبد الله بن مسعود حين صعد الشجرة، فصحوكوا من حموشة^(١) ساقيه، فقال رسول الله ﷺ: ما تصحكون؟ لرجل عبد الله أثقل في الميزان يوم القيمة من أحد).

حديث منكر

آخر جمه أحمد في «المسنن» (ج ١ ص ١١٤)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٣٧)، وأبن أبي عاصم في «الآحاد والمثناني» (ج ١ ص ١٨٧)، وأبن سعيد في «الطبقات الكبرى» (ج ٣ ص ١٥٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (ج ٧ ص ٢٢٢٩)، وأبو يعلى في «المسنن» (ج ١ ص ٤٠٩ و ٤٤٦)، والطبراني في «تهذيب الآثار» (ص ١٦٢ - مسنن على)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (ص ٣٨٣)، وفي «السيير» (ج ١ ص ٤٧٧)، وضياء الدين المقدسي في «الأحاديث المختار» (ج ٢ ص ٤٢١)، وأبن أبي شيبة في «المصنف» (ج ١٢ ص ١١٤)، ويعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (ج ٢ ص ٥٤٦ و ٥٤٧)، وأبن عساكر في «تاريخ دمشق» (ج ٣٣ ص ١٠٨ و ١٠٩).

(١) حموشة ساقيه: دقة ساقيه.

أنظر: «تهذيب الآثار» للطبراني (ص ١٦٤).

قلت: وهذا سندٌ منكرٌ، فيه: أمٌ موسى، وهي مجهولة^(١)، لا يُحتج بها.

* وأمٌ موسى هذه، ذكرها الحافظ الذهبي في «الميزان» (ج ٤ ص ٦١٤)، ثمَّ

قال: (تفردَ عَنْهَا: مُغيرة بْنُ مِقْسَمٍ).

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج ٩ ص ٢٨٨)، ثمَّ قال: «رواه أحمد،

وابن يعلى، والطبراني، ورجالهم، رجال الصحيح، غير أم موسى، وهي ثقة».

بل هي: مجهولة^٢.

قال الإمام الطبرى رحمه الله في «تهذيب الآثار» (ص ١٦٣): (وقد يحب أن يكونَ

على مذهب الآخرين سقىماً غير صحيح؛ لعلل:

إحداها: أنه خبر لا يعرف له مخرج عن علي بن النبي عليهما السلام يصح، إلا من

هذا الوجه، والخبر إذا انفرد به عندهم منفرد: وجوب التثبت فيه.

والثانية: أن أم موسى لا تعرف في نقلة العلم، ولا يعلم راوي روى عنها غير

مغيرة، ولا يثبت بمجهولٍ من الرجال في الدين حجة، فكيف مجهولة من النساء). اهـ

وقال الحافظ الطبرى في «تهذيب الآثار» (ص ١٦٣): (وهذا خبر عندهنا صحيح

سندٌ).

وفي نظره، لضعف سنته، وقد اختلف في متنه وسنته.

(١) انظر: «تهذيب الآثار» للطبرى (ص ١٦٣)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ٤ ص ٦١٤)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص ١٣٨٦).

فُهُوَ: حَدِيثٌ مُضطَرِّبٌ.

قالَ الشَّيخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٦ ص ٥٧٢): (فَقَدْ جَاءَ فِي «الْتَّهْذِيبِ»: رَوَى عَنْهَا مُغِيرَةُ بْنُ مِقْسَمٍ الضَّبِّيُّ، قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: حَدِيثُهَا مُسْتَقِيمٌ، يُخْرُجُ حَدِيثُهَا اعْتِبَارًا، وَقَالَ الْعِجْلِيُّ: «كُوفِيَّةٌ ثَقَةٌ»).

قُلْتُ^(١): وَهَذَا التَّوْثِيقُ عَيْنُ مُعْتَدِدٍ؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الْمَجْهُولَةِ، الَّتِي لَا تُعْرَفُ، فَهُوَ جَارٍ عَلَى طَرِيقَةِ ابْنِ حِبَّانَ فِي تَوْثِيقِهِ، لِلْمَجْهُولِينَ، كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ.

* وَالْعِجْلِيُّ: هُوَ عُمَدةُ الْهَيْمَيِّيِّ فِي تَوْثِيقِهِ إِيَّاهَا فِي قَوْلِهِ فِي «المَجْمَعِ» ٢٨٩-٢٨٨: «رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو يَعْلَى، وَالْطَّبَرَانِيُّ، وَرِجَالُهُمْ رِجَالُ الصَّحِيفِ غَيْرُ أُمِّ مُوسَى، وَهِيَ ثَقَةٌ»؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَزِدِ الْحَافِظُ عَلَى قَوْلِهِ فِيهَا: مَقْبُولَةٌ). اهـ

* وَرَوَاهُ: مَحْمُودُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَاسِطِيُّ، ثَنَا تَمِيمُ بْنُ الْمُتَّصِّرِ، ثَنَا إِسْحَاقُ الْأَزْرَقُ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي الصُّحَى، عَنِ الْأَزْهَرِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ تَبَّاعِيَة قَالَ: صَعِدْتُ أَرَاكَةً لِأَجْنِيَّ مِنْهَا أَرَاكَةً، فَجَعَلَ أَصْحَابِيَّ يَتَعَجَّبُونَ مِنْ خِفْتِيِّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (مَا تَعْجَبُونَ؟ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَهُوَ أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ أُحُدٍ).

حدِيثٌ منْكِرٌ

آخرَ حَاجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٧ ص ٢٢٩)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الْأَحَادِيدِ وَالْمَثَانِي» (ج ١ ص ١٨٨).

(١) يَعْنِي: الشَّيخُ الْأَلْبَانِيُّ.

قلتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ: شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخْعَيِّ، وَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ مَعِينٍ: «لَا يُتَقْنُ، وَيَعْلَطُ»، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: «سَيِّئُ الْحِفْظِ جِدًا»، وَقَالَ الْجُوزُجَانِيُّ: «شَرِيكُ، سَيِّئُ الْحِفْظِ، مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ، مَائِلٌ»، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ: «كَانَ كَثِيرُ الْخَطَا»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «شَرِيكُ، وَقَدْ كَانَ لَهُ أَغَالِيطُ»، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «إِنَّمَا أُتَيَ فِيهِ مِنْ سُوءِ حِفْظِهِ». ^(١)

* وجابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، هو ضعيف، رافقه. ^(٢)

* ورواه: يحيى بن أيوب، عن إسماعيل بن عقبة المدائني أن الله سمع ابن شهاب يقول: إن ابن مسعود طلع شجرة يجنيها لرسول الله ﷺ، فقال بعض أصحاب النبي ﷺ: ما أدق ساقيك يا ابن أم عبده، فقال رسول الله ﷺ: (والذي نفسي بيده، لهما في الميزان أثقل من أحد، وقد اغتبته). ^(٣)

حَدِيثُ مُنْكَرٍ

آخر جمه عبده بن وهب في «الجامع في الحديث» (ج ٢ ص ٦٥١).

هكذا: مرسلاً، عن الزهربي، وهذا من الاختلاف.

* ويحيى بن أيوب الغافقي، يخطئ، ويخالف الثقات الأثبات.

(١) وانظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لابن حجر (ج ٥ ص ٦٦٢)، و«التَّقْرِيبَ» لـ (ص ٤٣٦)، و«الْكَامِلُ فِي الصُّعَقَاءِ» لابن عدي (ج ٤ ص ٤٦١)، و«تَارِيخُ بَعْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ١٠ ص ٣٩٠)، و«أَحْوَالُ الرِّجَالِ» لِلْجُوزُجَانِيِّ (ص ٩٢)، و«الْجُرْحُ وَالْتَّعْدِيلُ» لابن أبي حاتم (ج ٤ ص ٣٦٧)، و«الْطَّبَقَاتُ الْكُبِيرَى» لابن سعد (ج ٦ ص ٣٥٦).

(٢) انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لابن حجر (ص ١٩٢).

* فَحَدِيثُهُ هَذَا مُنْكَرٌ.

قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: «سَيِّئُ الْحِفْظُ»، وَقَالَ مَرَّةً: «يُخْطِئُ خَطَاً كَثِيرًا»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «يُكْتُبُ حَدِيثُهُ، وَلَا يُحْتَجُ بِهِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ السَّاجِيُّ: «صَدُوقٌ يَهِمُ»، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ ابْنُ حَبْرٍ: «صَدُوقٌ، رُبَّمَا أَخْطَأً».^(١)

قَالَ الْحَافِظُ النَّسَائِيُّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (ص ٢٩٧) عَنْ يَحْيَى الْغَافِقيِّ:

(عِنْدَهُ أَحَادِيثُ مَنَاكِيرُ، وَلَيْسَ هُوَ ذَاكَ الْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «السُّنْنَةِ» (ج ١ ص ١١٣): (في بَعْضِ أَحَادِيثِهِ اضْطِرَابٌ).

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ، مِنْ مَنَاكِيرِ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبِ الْغَافِقيِّ^(٢)، فَهُوَ: لَا يُحْتمِلُ تَفْرِدُهُ، بِهَذَا الْلَّفْظِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو زُرْعَةَ الدَّمْشِقِيُّ (ج ١ ص ٤٤٢): (عَنْ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ كَانَ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، مِنْ وُجُوهِ أَهْلِ مِصْرَ، وَرُبَّمَا زَلَّ فِي حِفْظِهِ).

(١) انظر: «الْعِلَلَ وَمَعْرِفَةَ الرِّجَالِ» لِأَحْمَدَ (ج ٢ ص ١٣١ و ١٣٢)، وَ«الْجَرْحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٩ ص ١٢٨)، وَ«الصُّعَفَاءُ لِلنَّسَائِيِّ» (ج ١ ص ١٠٧)، وَ«الصُّعَفَاءُ لِلْعَقِيلِيِّ» (ج ٦ ص ٣٤٢)، وَ«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ لِلْمِزِّيِّ» (ج ٣١ ص ٢٣٦)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبْرٍ (ص ١٠٤٩)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ١٤ ص ٣٦٩)، وَ«إِكْمَالُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُغْلَطَائِيِّ (ج ١٢ ص ٢٨٨ و ٢٨٩)، وَ«الطَّبَقَاتُ الْكُبُرَى» لِابْنِ سَعْدٍ (ج ٧ ص ٥١٦)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِلْبَرَّذَاعِيِّ (٤٣٣).

(٢) وَانْظُرْ: «شَرْحَ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٥٩٩).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ شَاهِينَ فِي «تَارِيخِ أَسْمَاءِ الثَّقَاتِ» (ص ٣٣١): (قَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: لَهُ أَشْيَاءٌ يُخَالِفُ فِيهَا). يَعْنِي: يُخَالِفُ الثَّقَاتِ فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي يَرْوِيهَا.

* وَرَوَاهُ: يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ سِنَانٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْحَنَفِيِّ، عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ سَعِيدِ بْنِ مِينَا قَالَ: (لَمَّا فَرَغَ أَهْلُ مُؤْتَةَ، وَرَجَعُوا أَمْرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالسَّيِّرِ إِلَى مَكَّةَ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى مَرِ الظَّهْرَانِ نَزَلَ بِالْعَقَبَةِ، وَأَرْسَلَ الْجُنَاحَةَ يَجْتَنِونَ الْكُبَاثَ^(١)، فَقُلْتُ لِسَعِيدِ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: ثَمَرُ الْأَرَاكِ، فَانْطَلَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيمَنْ يَجْتَنِي، فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا أَصَابَ حَبَّةً طَيِّبَةً قَدَّفَهَا فِيهِ، وَكَانُوا يَنْتَرُونَ إِلَى دَقَّةِ سَاقِي ابْنِ مَسْعُودٍ وَهُوَ يَرْقَى فِي الشَّجَرَةِ فَيَضْحَكُونَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَعْجَبُونَ مِنْ دَقَّةِ سَاقِيَهُ، فَوَاللَّذِي نَفْسِي فِي لَدِيهِ، لَهُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أُحْدِي، وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا اجْتَنَى مِنْ شَيْءٍ، جَاءَ بِهِ وَخِيَارُهُ فِيهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ:

هَذَا جَنَانِيَ وَخِيَارُهُ فِيهِ إِذْ كُلُّ جَانِ يُدْهُ إِلَى فِيهِ.

حَدِيثُ مُنْكَرٍ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٥ ص ٢٩)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقَ» (ج ٣٣ ص ١١٣). هَكَذَا: مُرَسَّلًا.

وَنَقَلَهُ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبِدَايَةِ وَالْهَدَايَةِ» (ج ٤ ص ٢٨٨)، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

(١) الْكُبَاثُ: النَّضِيجُ مِنْ ثَمَرِ الْأَرَاكِ.

وآخر جه الطبراني في «المعجم الكبير» (ج ٩ ص ٢٨٩)، عن أبي الطفيلي، وذكر القصة: (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَاللَّهِ أَنَّهُمَا لَا تَقْلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أَحَدٍ).

* وإسناده واه، فيه محمد بن عبيد الله العزمي، وهو متروك.^(١)

قال الحافظ البخاري في «الضعفاء والمترونكين» (ص ٣٤١): (تركه ابن المبارك، ويحيى القطان).

وقال الحافظ ابن حجر في «التفريغ» (ص ٨٧٤): (محمد بن عبيد الله العزمي: متروك).

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج ٩ ص ٢٨٩)، ثم قال: «رواه الطبراني، وفيه محمد بن عبيد الله العزمي، وهو متروك».

* ورواه: بكير بن سهل، ثنا عبد الله بن صالح، حدثني معاويه بن صالح، عن ضمرة بن حبيب، عن عبد الله بن مسعود توفي: (أنه صعد يوماً سدرة، فقال بعضهم: ما أدق ساقية؟، فقال النبي ﷺ: لا بن مسعود أرجح في الميزان من أحد).

الحديث منكر

آخر جه ابن عساكر في «تاریخ دمشق» (ج ٣٣ ص ١١١).

وقال ابن عساكر: «هذا مقطوع، ضمرة لم يذر ابن مسعود».

(١) انظر: «الضعفاء» للعتيل (ج ٥ ص ٣٣٤)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ج ٨ ص ٢)، و«الكمال في الضعفاء» لابن عدي (ج ٩ ص ١٧)، و«التاريخ الكبير» للبخاري (ج ١ ص ١٧١)، و«تهذيب الكمال» للزمي (ج ٢٦ ص ٤٣).

فهو: مرسلاً.

قلت: وهذا سندٌ واهٌ، فيه بكر بن سهل الديمطي، وهو منكر الحديث.^(١)
قال عنه النسائي: «ضعيف»^(٢)، قلت: وروايته لهذا الحديث، تدل على ضعفه،
ونكارة حديثه.

قال العلامة المعلماني حفظه في «تعليقه على الفوائد المجموعة» (ص ١٣٥)
و ٢٤٤: (ضعفه النسائي، وله زلات تثبت ونه). اهـ

وقال العلامة المعلماني حفظه في «تعليقه على الفوائد المجموعة» (ص ٦٧)
و ٤٨١: (ضعفه النسائي، وهو أهل ذلك؛ فإن له أوابد). اهـ

* عبد الله بن صالح المصري: في حفظه شيء، وهو كثير الغلط^(٣)، وأنكر
الإمام أحمد عليه أحاديث.

قلت: فاختطا عبد الله بن صالح المصري، في ذكره: «السدرة»، ووهم في
الإسناد أيضاً، وهذه الرزادة من تخاليفه.

قال الحافظ ابن حبان في «المجر وحين» (ج ٢ ص ٤٠) عن عبد الله بن صالح:
(منكر الحديث جداً، روى عن الآباء ما ليس من حديث الثقات).

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ١ ص ٣٤٦)، و «لسان الميزان» لابن حجر (ج ٣ ص ٥١).

(٢) انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ١ ص ٣٤٦).

(٣) وانظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص ٥١٥)، و «تهذيب التهذيب» له (ج ٥ ص ٢٥٦)، و «لسان الميزان» له أيضاً (ج ٧ ص ٢٦٤)، و «المغني في الضعفاء» للذهبي (ج ١ ص ٣٤٢)، و «الضعفاء» للعقيلي (ج ٢ ص ٢٦٧).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبْنُ عَدَىٰ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج٤ ص١٥٢٥): (هُوَ عِنْدِي مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ، إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ فِي حَدِيثِهِ فِي أَسَانِيدِهِ، وَمُتُورِّنِهِ غَلَطٌ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْخَلِيلِيُّ فِي «الْمُنْتَخَبِ مِنَ الْإِرْشَادِ» (ج١ ص٤٠٠): (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ كَاتِبُ الْلَّيْثِ كَيْرُ، لَكِنَّهُمْ لَمْ يَتَفَقَّوْا عَلَيْهِ، لِأَحَادِيثَ رَوَاهَا يُخَالِفُ فِيهَا).

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّهْبِيُّ فِي «الْمُغْنِيِّ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج١ ص٣٥٢): (صَالِحٌ الْحَدِيثِ لَهُ مَنَاكِيرٌ).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبْنُ حَجَرٍ فِي «هَدِيٰ السَّارِي» (ص٤١٤): (ظَاهِرُ كَلَامِ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ، أَنَّ حَدِيثَهُ فِي الْأَوَّلِ كَانَ مُسْتَقِيمًا، ثُمَّ طَرَأَ عَلَيْهِ فِيهِ تَحْلِيطٌ).

* فَيَسْتَحْصَلُ: مِنْ هَذَا التَّفَصِيلِ فِي تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ، أَنَّ الرُّوَاةَ، قَدِ اضْطَرَبُوا فِي سَنَدِهِ، وَفِي مَتْنِهِ.

أَمَّا الْإِسْنَادُ:

فَمَرَّةً يُرَوَى: عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ زِرْ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، مَوْصُولًا.

وَمَرَّةً يُرَوَى: عَنْ زَائِدَةَ بْنِ قُدَّامَةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ زِرْ بْنِ حُبَيْشٍ، مُرْسَلًا، وَلَمْ يَذْكُرْ: أَبْنَ مَسْعُودٍ.

وَمَرَّةً يُرَوَى: عَنِ الْعَوَامِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، مُرْسَلًا.

وَمَرَّةً يُرَوَى: عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَوْنَى، عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ عُرْفَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، مَوْصُولًا.

وَمَرَّةً يُروَى: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي فَاطِمَةَ، عَنْ أَسِدِ بْنِ مُوسَى، عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.
 وَمَرَّةً يُروَى: عَنْ ابْنِ أَبِي فُدَيْلَةِ، عَنْ مُوسَى بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ مَوْلَى حُوَيْطَبٍ، أَنَّ سَارَةَ بِنْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِيهَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.
 وَمَرَّةً يُروَى: عَنْ سَهْلِ بْنِ حَمَادِ الدَّلَالِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُعاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، مَوْصُولاً.

وَمَرَّةً يُروَى: عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُعاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، مُرْسَلاً، وَلَمْ يُذَكَّرْ: عَنْ أَبِيهِ.
 وَمَرَّةً يُروَى: عَنْ مُغِيرَةَ بْنِ مِقْسَمٍ، عَنْ أُمِّ مُوسَى، عَنْ عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.
 وَمَرَّةً يُروَى: عَنْ إِسْحَاقَ الْأَزْرِقَ، عَنْ شَرِيكَ، عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ، عَنْ أَبِي الصُّحَى، عَنِ الْأَزْهَرِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، مَوْصُولاً.
 وَمَرَّةً يُروَى: عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُوبَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، مُرْسَلاً.
 وَمَرَّةً يُروَى: عَنْ يُونُسَ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ سِنَانَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْحَنَفِيِّ، عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ سَعِيدِ بْنِ مِينَا، مُرْسَلاً.

وَمَرَّةً يُروَى عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، مَوْصُولاً.
 وَمَرَّةً يُروَى: عَنْ بَكْرِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُعاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.

* فَهَذَا اضْطِرَابٌ شَدِيدٌ مِنَ الرُّوَاةِ فِي سَنَدِ الْحَدِيثِ، يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ.

وَأَمَّا الْمَتْنُ:

فَتَارَةً يُذَكَّرُ: «أَنَّهُ كَانَ يَجْتَنِي سِوَاكًا مِنَ الْأَرَائِكِ» بِالْقِصَّةِ.

وَتَارَةً يُذَكِّرُ: «جَعَلَ الْقَوْمُ يَضْحَكُونَ» دُونَ ذِكْرٍ: رُكُوبِهِ عَلَى الشَّجَرَةِ.

وَتَارَةً يُذَكِّرُ: الشَّاهِدُ فَقَطْ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَساقَ ابْنَ مَسْعُودٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَشَدُّ وَأَعْظَمُ مِنْ أَحَدٍ»، دُونَ ذِكْرٍ: الْقِصَّةِ.

وَتَارَةً يُذَكِّرُ: «لَمَّا قَتَلْتُ أَبِي جَهْلٍ»، فَذَكَرَ: قِصَّةُ الْمَعْرَكَةِ، دُونَ ذِكْرٍ: قِصَّةُ رُكُوبِهِ عَلَى الشَّجَرَةِ.

وَهَذَا مِنَ الاضطرابِ.

وَتَارَةً يُذَكِّرُ: «ضَحِكُ الصَّحَابَةِ».

وَتَارَةً لَا يُذَكِّرُ: «ضَحِكُ الصَّحَابَةِ».

وَتَارَةً يُذَكِّرُ: «بَيْنَمَا هُوَ يَمْشِي وُرَاءَ رَسُولِ اللَّهِ»، دُونَ ذِكْرٍ: قِصَّةُ الشَّجَرَةِ، وَلَا قَتْلِ أَبِي جَهْلٍ.

وَتَارَةً يُذَكِّرُ: «لَمَّا فَرَغَ أَهْلُ مُؤْتَهَ، وَرَجَعُوا: أَمْرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالسِّيرِ إِلَى مَكَّةَ».

وَهُنَاكَ: الْفَاظُ أُخْرَى فِي الْحَدِيثِ.

وَهَذَا الاضطرابُ يُعِلِّمُ الْحَدِيثَ، وَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرُّوَاةَ، لَمْ يَضْبِطُوا قِصَّةَ ابْنِ مَسْعُودٍ هَذِهِ.



فهرس الموضوعات

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	المقدمة	٢
٢	ذكر الدليل على ضعف حديث: «لَرِجُلٌ عَبْدٌ اللَّهِ أَقْلَلُ فِي الْمِيزَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ أُحْدٍ»، الذي استدل به على أن الذي يوزن: العامل في الميزان يوم القيامة، وهو لا يصح	١٤

